على المبنى المذكور وكذلك الحال فى المسئلة الثانية
لان المخالفة وان كانت اجراءها على الذات
لكن ليست من الصفات المعهودة المعدودة وقيل
فى تقدم هذه المسئلة على المسائل المذكورة سف
سائر المراصد انها مبنى اختصاص ذاته تعالى
بالصفات المذكورة فيها وليس بذلك لا لان
مبنى الصفات الكمالية هو الوجوب الذاتى
وتبعه المخالفة بدون العكس لان الكلام فى مبنى
الاختصاص لا فى مبنى الخواص ولا خفاء فى ان
مبنى الاول هو المخالفة دون الوجوب بل لان
ما ذكر من كونه مبنى اختصاص الصفات لا يصلح وجها
للتقدم انما الصالح لكونها مبنى الصفات نفسها
ولم يقل به ذلك القائل بل لا ارى انه لا كلام
يقبل منه واما تاخير المسئلة الثالثة فلقلة الاهتمام
لقضاء الوطر عنها فى الموقف الثانى على ما فصح عنه تحريرها

الصانع

الصانع ... يعنى صانع العالم فالتوقف
للعهد والعدول عن العبارة المشهورة يعنى
الواجب لعلة نبهناك عليها فيما سبق فتذكر
اما بامكانه الاستدلال بالامكان باعتبار
استلزامه الحاجة الى العلة وطريق الاستلزام
غير منحصر فى العلية بل يجوز ان يكون ذلك للملازمة
بين المستلزم وعلة اللازم كالذى نحن فيه
فان الامكان يلزمه الحدوث عند المتكلمين
وهو علة الحاجة عندهم فالامكان يستلزم
الحاجة بواسطة استلزامه الحدوث فلا دلالة
فيما ذكر على ابتناء الاستدلال على الوجه المذكور
على ان الامكان علة الحاجة ليخالف مذهب الجمهور
او حدوثه اخر الحدوث ههنا عن
الامكان لاصالته وتفرع الحدوث عليه
وقدم الوجه المبتنى عليه تفصيل الوجوه نظرا الى انه المشهور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)